الوضع في الحديث

تعريفه وحكم روايته وأسبابه وعلاماته

د. طاهر محمود محمد يعقوب

The Sunnah of Holy Prophet (S.A.W) is second source of Islamic Sharia. The experts of knowledge of the Hadith divided it into many kinds. One of the kinds in known as Al-Hadith -Al - Muzua (الحديث الموضوع).

It is the Hasith which is wrongly related to the Holy Prophet (S.A.W).

This is my honour to write about this important topic so that people became aware of its reality and avoid to act Upon It.

This humble study consists of following important points:

1- Definition of Al- Hadith -Al- Muzu : Literally and terminally .

2- Major Reasons for spreading of Hadith Muzu. There are 9 reasons mentined in this research work

3- Those points are explained through which Hadith -Al-Muzu can be identified. Some of them related to the Isnad and others related to th Maten(text od Hadith) the number of these points are 16.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، أما بعد: فإن الحديث لغة: الحديث من الأشياء، ضد القديم ونقيضه، ويجمع على أحاديث كقطيع وأقاطيع عـــلى خلاف القياس، ويستعمل في قليل الكلام وكثيره. ويراد به أيضاً: كل كلام يتحدث به، ونيقل ويبلغ الإنسان من جهة السمع أوالوحي في يقظة أو منامه.(أ)

---

* رئيس قسم الآداب بالجامعة الفيدرالية للفنون والعلوم والتكنولوجياباسلام آباد.

الحديث اصطلاحاً:

ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة [ii]. وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث، وذهب بعضهم في تعريفه: إلى أنه ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي أو التابعي، فينطوي تحته ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو الحديث المرفوع، وما أضيف إلى الصحابي، وهو الحديث الموقوف، وما وقف به عند التابعي وهو الحديث المقطوع.[iii]

والموضوع في اللغة: فهو اسم مفعول من وَضَعَ يَضَعُ ، ويأتي هذا اللفظ لمعانٍ عـــدّة، منها :

الحطُّ : وضَعه وَضْعاً وموضوعاً إذا حطه ، ووضع عنه : حطّ من قدره.[iv]

ومنها : وضعت المرأة حملها إذا ولـــدت ، ووضع فـــي تجارته إذا خسر فيها، والحط من رأس مالها. [v]

ومنها: **الإسقاط**: يقال: وضع عنقه، أي: أسقطها.[vi].

ومنها: **الاختلاق**: يقال: وضع الشئ وضعاً، أي اختلقه، ([vii]).

ومنها: **الإلصاق**: قال أبو الخطاب بن دحية: الموضوع: الملصق، وضع فلان على فلان كذا، أي ألصقه به. قال الحافظ ابن حجر: وهو -أي الذي قاله ابن دحية- الأليق بهذه الحيثية ([viii]).

الحديث الموضوع في الاصطلاح:

"هـــو الكذب المختلـــق المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليـــه وسلم ([ix]).

وقال الإمام السخاوي:" الموضوع وهو الكلام (المختلق المصنوع) المعـــروف راويـــه بالكذب في الحديث النبوي ..."[x].

حكم الحديث الموضوع.

أجمع العلماء على أنه لا تحل رواية الحديث الموضوع لأحد من الناس مع العلم بوضعه وكذبه في أيّ معنىً كان، بسند أو غيره، وسواء أكانت في الأحكام من الحلال والحرام، أم في الفضائل من الوعظ والترغيب والترهيب والقصص والتواريخ، إلا لبيان وضعه، فمن بيّن فهو مثاب على صنيعه ؛ لأنه ينفي الزغل عن سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما من يرويه من غير أن يبيّن حاله فهو آثم شديد الإثم[xi] ، والأصل في ذلك حديث: "من حدَّث عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"[xii].

ويقول الإمام ابن الصلاح-رحمه الله تعالى- مبيّنًا حكم رواية الحديث الموضوع:

"اعلم أن الحديث الموضوع شرُّ الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله، في أيّ معنى كان، إلا مقروناً ببيان وضعه"[xiii].

وقال الإمام القرطبي رحمه الله : "لا التفات لما وضعه الواضعون، واختلقه المختلقون من الأحاديث الكاذبة، والأخبار الباطلة في فضل سور القرآن، وغير ذلك من فضائل الأعمال، وقد ارتكبها جماعة كثيرة، وضعوا الحديث حسبة كما زعموا، يدعون الناس إلى فضائل الأعمال كما روي عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي، ومحمد بن عكاشة الكرماني، وأحمد بن عبدالله الجويباري... فلو اقتصر الناس على ما ثبت في الصحاح والمسانيد وغيرها من المصنفات التي تداولها العلماء، ورواها الأئمة الفقهاء، لكان لهم في ذلك غنية وخرجوا عن تحذير نبيهم صلى الله عليه وسلم حيث قال: (اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)[xiv] فحذار مما وضع أعداء الدين، وزنادقة المسلمين في باب الترغيب والترهيب وغير ذلك، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركوناً إليهم فضلوا وأضلوا"[xv]

وبهذا نعلم خطأ من أورد الموضوعات من المفسرين كالنقاش والثعلبي والواحدي والزمخشري والبيضاوي، وإسماعيل حقي وغيرهم، وكذلك من أوردها من الفقهاء والمؤرخين والأدباء وغيرهم.

شبهة و إزالتها:

أجمع من يعتد بقوله من علماء الأمة على تحريم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوضع في حديثه، والحكم بأنه من كبائر الذنوب [xvi] ، لما تواتر عنه صلى الله عليه وسلم من قوله: " من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" ، وقال صلى الله عليه وسلم: " لا تكذبوا عليَّ ، فإنه من كذب عليَّ يلج النار"[xvii].

ومع ذلك يرى بعض الناس كابن كرام السجستاني وإسماعيل حقي، إباحة وضع الأحاديث المتضمنة للترغيب في باب الطاعة والزيادة في الأجر ، والتنفير من المعصية وروايتها في فضائل القرآن وسوره مؤولين الحديثين المذكورين بقولهم: إنا نكذب له، ولسنا نكذب عليه"[xviii]

قال إسماعيل حقي – مبرراً لروايته الأحاديث الضعيفة والموضوعة في التفسير–:

"واعلم أن الأحاديث التي ذكرها صاحب الكشاف في أواخر السورة وتبعه القاضي البيضاوي والمولى أبو السعود رحمهم الله من أجلة المفسرين ... أن تلك الأحاديث لا تخلوا إما أن تكون صحيحة قوية أو سقيمة ضعيفة ، أو مكذوبة موضوعة ، فإن كانت صحيحة قوية فلا كلام فيها، وإن كانت ضعيفة الأسانيد فقد اتفق المحدثون على أن الحديث الضعيف يجور العمل به في الترغيب والترهيب فقط [xix]، وإن كانت موضوعة فقد ذكر الحاكم وغيره أن رجلاً من الزهاد انتدب في وضع الأحاديث في فضائل القرآن وسوره، فقيل له : لم فعلت هذا؟ فقال: رأيت الناس زهدوا في القرآن فأحببت أن أرغبهم فيه، فقيل له إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"،... فقال: أنا ما كذبتُ عليه إنما

كذبت له... أراد أن الكذب عليه يؤدي إلى هدم قواعد الإسلام وإفساد الشريعة والأحكام وليس كذلك الكذب له، فإنه للحث على اتباع شريعته واقتفاء أثره في طريقته "[xx].

ولا شك أن هذا التبرير لرواية الحديث الموضوع خطأ فاحش وغلط جسيم واستدلال باطل، فإن ديننا الإسلامي ليس بحاجة إلى الكذب والدجل والافتراء لترويجه ونشره وكسبه للناس.

فقوله: إن المحرم الكذب عنيه، قد نقضه قول الرسول صلى الله عليه وسلم " من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"، حيث شموله للكذب عليه وله صلى الله عليه وسلم ، ويشهد لذلك قوله تعالى: (واجتنبوا قول الزور)[xxi]، فإنه يشمل بإطلاقه تحريم الكذب له وعليه، وقول الزور من الكبائر قرنه الله تعالى بأكبر الكبائر وأشنعها وهو الشرك به، حيث قال عز و جل: (فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور)[xxii].

وما أحسن كلام الحافظ ابن حجررحمه الله تعالى في الرد على هذا الزعم الباطل والرأي الخسيف عند شرحه لقول النبي صلى الله عليه وسلم " لا تكذبوا علي " ، قال : "هو عام في كل كاذب مطلق في كل نوع من الكذب، ومعناه : لا تنسبوا الكذب إلي، ولا مفهوم لقوله: " علي" لأنه لا يتصور أن يكذب له لنهيه عن مطلق الكذب . وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا الأحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته ، وما دروا أن تقويله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى ؛ لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو الندب، وكذا مقابلهما ، وهو الحرام والمكروه. ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرّامية حيث جوّزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة، واحتج بأنه كذب له لا عليه وهو جهل باللغة العربية"[xxiii].

وفنّد هذا الزعم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة حيث قال رحمه الله تعالى :" والمؤمن لا يتصور منه الكذب على أقل الناس شأناً ، فكيف إذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم المبلغ عن الله تعالى؟ ثم زعم ذلك نصرة منه للشريعة المطهرة وتأييداً لصاحبها ، ولو أبيح مثل هذا المبدأ الضال المضل بدعوى الغاية المستحسنة منه لارتفع الأمان عن السنة المطهرة لاحتمال أن يكون كل حديث منها من ذلك السبيل"[xxiv].

بداية ظهور الوضع في الحديث:

عاش الرعيل الأول من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا يتحرون الصدق في أقوالهم وأفعالهم، مجانبون للكذب هاجرون له، فلم يكن أحد منهم يكذب على أحد فضلاً من أن يكذبوا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهكذا لم يقع الوضع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و لا توجد أدلة على وقوع الوضع في خلافة أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-، ولا شك أن كثرة الصحابة الكبار ووحدة الأمة في هذه الفترة المبكرة منعت من ظهور الوضع في الحديث في تلك الفترة.

- قال أنس بن مالك -رضي الله عنه-:"والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه منه ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضا"[xxv]

- وذكر أنس حديثًا فقال له رجلٌ: أنت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال:" نعم أو حدثني من لا يكذبني، إنا والله ما كنا نكذب ولا ندري ما الكذب"[xxvi].

ولما برز قرن الفتنة التي أدت إلى مقتل الإمام الشهيد عثمان بن عفان ثم مقتل الإمام الحسين رضي الله عنهما، وتشقّق بناء الأمة، وظهرت الفرق المنحرفة كالخوارج والشيعة وغيرهما، وراح بعض تلك الفرق يبحثون عن مستندات من النصوص يعتمدون عليها في كسب أعوان لهم، فعمدوا إلى الوضع في الحديث فاختلقوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله، فكان مبدأ ظهور الوضع في الحديث منذ ذلك الوقت.

قال الإمام محمد بن سيرين – رحمه الله – :

كانوا لا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سمّوا لنا رجالكم ، فننظر إلى أهل السنة فنأخذ حديثهم ، وإلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم"[xxvii]. ويعني بالفتنة مقتل عثمان – رضي الله عنه –[xxviii] .

أسباب الوضع في الحديث

الأسباب التي حملت بعض الناس على اختلاق الأحاديث وافترائها على رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرة جداً، فمنهم المتعمدون في ذلك، حيث كذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ونسبوا إليه ما لم يقله.

ومنهم من حملوا على هذا الفعل بدون إرادة وتعمّد ، بل حصل منهم ذلك من غير قصد.

وبهذا يمكننا تقسيم هذه الأسباب إلى نوعين رئيسيين:

الأول: مَنْ وضع الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجه التعمد ؛ وأهم أسبابه ما يلي:

1- **التقرُّب إلى الله تعالى** بوضع الحديث ترغيباً للناس في الخيرات وترهيباً من فعل المنكرات، وهؤلاء قوم ينسبون إلى الزهد والصلاح، وهم شر أنواع الوضّاعين لقبول الناس موضوعاتهم ثقةً بهم، ومن هؤلاء: أبو عصمة نوح بن أبي مريم ، ومَيْسَرَة بن عبد ربه ، فقد روي ابن حبان في الضعفاء عن ابن مهدي قال : قلت لميسرة بن عبد ربه : من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا فله كذا ؟ قال : وضعتُها أُرَغِّب الناسَ"[xxix].

2– **الزندقة والطعن في الإسلام** ، فقد أدرك الزنادقة وأعداء الإسلام أن قوة الإسلام لا تُقاوم ، فلجأوا إلى وضع الأحاديث التي تُنفّر الناس من الإسلام ، وتُشكك المسلمين بدينهم .ومنهم: عبد الكريم بن أبي العوجاء ومحمد بن سعيد المصلوب،فمحمد بن سعيد وضع في الزندقة على حميد عن أنس مرفوعاً: "أنا خاتم النبيين ، لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله"[xxx]. فهذا من كذب هذا المصلوب الذي فضحه الله به .

وروى العقيلي بسنده إلى حماد بن زيد قال: " وضعت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث"[xxxi].

3- **الانتصار للمذهب** لاسيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة وظهور الفرق السياسية كالخوارج والشيعة، فقد وضعت كل فرقة من الأحاديث ما يؤيد مذهبها وضعوا أحاديث نصرة لمذاهبهم، أو ثلباً لمخالفهم ، كحديث مروي من طريق شريك بن عبد الله النخعي يقول:" عليٌّ خير البشر، من شكَّ فيه كفر" ، وهذا القول رواه رجل من أهل الكوفة يقال له الحر بن سعيد النخعي عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي وائل عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ..." وهذا قد رواه عن الحر غير واحد[xxxii].

4- **الرغبة في التكسُّب والارتزاق**، كبعض القُصاص الذين يتكسّبون بالتحدث إلى الناس، فيوردون بعض القصص المسلية والعجيبة حتى يستمع الناس إليهم ويعطوهم. يقول ابن قتيبة: "ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن فطر العقول ، أو كان رقيقاً يحزن القلوب ويستغزر العيون . فإذا ذكر الجنة قال : فيها الحوراء من مسك أو زعفران ..." إلى أن قال : "وكلما كان من هذا أكثر كان العجب أكثر، والقعود عنده أطول ، والأيدي بالعطاء إليه أسرع"[xxxiii].

وقد اشتهر بذلك جماعة منهم: أبو سعيد المدائني.

حدّث جعفر الطيالسي فقال : صلى أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة، فقام قاصّ فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال لا إله إلا الله خلق الله من كلمة منها طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان- وأخذ في قصة نحو عشرين ورقة - فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ويحيى ينظر إليه وهما يقولان : ما سمعنا بهذا إلا الساعة ! فسكتنا حتى فرغ من قصصه وأخذ قطعة دراهم ثم قعد ينتظر ، فأشار إليه يحيى فجاء متوهماً لنوال يجيزه ، فقال يحيى: من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال الكذّاب: أحمد وابن معين ! فقال: أنا يحيى وهذا أحمد! ما سمعنا بهذا قط ، فإن كان ولا

بُـدّ من الكذب فعلى غيرنا ! فقال : أنت يحيى بن معين ؟!! قال: نعم . قال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق !!! وما علمت إلا الساعة !!! كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما ؟!! كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين!! قال: فوضع أحمد كمّه على وجهه، وقال: دعه يقوم . فقام كالمستهزئ بهما [xxxiv].

5- **التقرّب للحكام والسلاطين والنفاق لهم:** أي تقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام بوضع أحاديث ما يوافق فعلهم وآرائهم، ومن هؤلاء: غياث بن إبراهيم النخعي الكذّاب، فقد وضع حديثاً في فضل اللعب بالحَمَام ! وفيه قصته المشهورة مع أمير المؤمنين المهدي ، حين دخل عليه وهو يلعب بالحَمَام ، فساق بسنده إلى النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال : "لا سَبَق إلا في نَصْل أو خُف أو حافر أو جَنَاح "فزاد كلمة" أو جَنَاح " لأجل المهدي ، فعرف المهدي ذلك، فأمر بذبح الحَمَام، وقال: أنا حملته على ذلك[xxxv]،وذكر أنه لما قام قال أشهد أن قفاك قفا كذاب"[xxxvi].

6- **قصد الشهرة ومحبة الظهور والتميّز على الأقران**، حيث جعل بعضهم لذي الإسناد الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً، وجعل بعضهم للحديث إسناداً غير إسناده المشهور ليستغرب ويطلب سماعه منهم ، كابن أبي دحية وحماد النَّصِيبي.

النوع الثاني: هناك أسباب أوقعت أصحابها في الكذب من غير تعمُّد له ؛

أهمها ما يلي:

1- **غلبة الزهد والعبادة على بعض الناس** حتى جعلتهم يغفلون عن الحفظ والتمييز، حتى صار الطابع لكثير من الزهاد الغَفْلَة.

2- **ضياع الكتب أو احتراقها ممن يعتمد عليها**، ثم بعد ذلك يحدّث من حفظه فيقع الغلط في كلامه، وذلك مثل: عبد الله بن لهيعة.

3- **الاختلاط**، فقد حصل لقوم ثقات أن اختلطت عقولهم في أواخر أعمارهم فخلطوا في الرواية وقلبوا المرويات، وذلك مثل: إسماعيل بن عياش وغيره[xxxvii].

وسائل مكافحة الوضع:

إن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يحافظون على الحديث، ويجتهدون في ذلك متبعين أقصى وأحكم ما يمكن من وسائل البحث والفحص الصحيحة ، ومن ذلك:

أولاً: العناية بالإسناد وأحوال الرواة .

عنوا بالبحث في إسناد الحديث وفحص أحوال الرواة بعد أن كانوا من قبل يرجحون توثيق من حدثهم. أخرج الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن محمد ابن سيرين أنه قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنةُ قالوا سَمُّوا لنا رجالَكم، فيُنْظَرُ إلى أهلِ السنةِ فَيُؤْخَذُ حديثُهُم، ويُنْظَرُ إلى أهل البِدَعِ فلا يُؤخَذُ حديثُهُم"[xxxviii].

ثانياً: التثبت والاحتياط في الرواية .

حث علماء الصحابة الناس على الاحتياط في حمل الحديث عن الرواة، وألا يأخذوا إلا حديث من يوثق به ديناً وورعاً، وحفظاً وضبطاً، حتى شاعت في عرف الناس هذه القاعدة: "إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها"[xxxix].

ثالثاً: الرحلة في طلب الحديث .

وذلك لأجل سماعه من الراوي الأصل، والتثبت منه وقد وافتنا أخبارُ رحلاتهم بالعجيب المستغرب إذ بلغ بهم الأمر أن يرحل الرجل في الحديث الواحد مسافة شاسعة، على الرغم مما كان في مواصلاتهم من المشقات والتعب. ومن ذلك: أن أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه يرحل إلى عقبة بن عامر يسأله: حدثنا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:"من ستر على مؤمن في الدنيا ستره الله يوم القيامة". فأتى راحلته فركب ثم رجع([xl]).

فسن الصحابة الرحلة في طلب الحديث للتثبت منه وسلك التابعون سبيلهم فكانوا يرحلون إلى الصحابة ويسألونهم عن الأحاديث،فروى الخطيب بسنده عن أبي العالية قال: " كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبصرة ، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة ، فسمعناها من أفواههم"[xli]. وبسنده عن سعيد بن المسيب قال: "إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد([xlii])."

رابعاً: النقد والتغلية للمرويات:

إلى جانب السؤال عن الإسناد والرحلة في طلب الحديث قام التابعون ومن تبعهم من الأئمة بنقد الروايات التي ظفروا بها وعرضها على أهل العلم والحفظ والإتقان، فيأخذون ويقبلون ما عرفوا ويدعون أو يردّون ما خالفوا وأنكروا.

- روى الإمام ابن أبي حاتم بسنده عن الأوزاعي قال: " قال يزيد بن أبي حبيب إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة ، فإن عرف فخذه وإلا فدعه"[xliii].

- وبسنده عن الأوزاعي قال: " كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة فما عرفوا أخذنا وما تركوا تركنا"[xliv].

وغير ذلك من الوسائل التي اتبعوها وبها ميزوا الصحيح من السقيم والسليم من المدخول[xlv].

علامات الوضع في السند.

يعرف وضع الحديث في السند بعلامات تالية:

1- إقامة البينة على وضع الحديث: وذلك بأن يشهد عدلان على أن الحديث أو الأحاديث موضوعة ، سواء كانت مصنفة مخترعة محدثة من الواضع ونسبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أخذت من كلام غيره وجعلت من كلامه صلى الله عليه.

وقد ذهب الإمام الزركشي إلى أن إقامة البينة في إثبات الوضع يتردد فيها بين القبول وعدمه قياساً على شهادة الزور، فإن التردد فيها قائم في ثبوتها بالبينة[xlvi].

2- إقرار الراوي بالوضع[xlvii]:

وذلك أن يعترف الراوي بأنه وضع حديثاً أو أحاديث على رسول الله صلى الله عليه

وسلم، وقد اعتبر أئمة الحديث إقرار الراوي بالوضع من أقوى العلامات في إثبات وضع الحديث.

مثال ذلك ما روى البخاري في التاريخ الأوسط عن عمر بن صبح بن عمران التميمي أنه قال: "أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم"[xlviii].

كذلك إقرار أبي عِصْمَة نوحِ بن أبي مريم ، فلما قيل له: من أين ذلك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال:" إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة و مغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة"[xlix].

اعتراض ابن دقيق العيد والجواب عنه:

قد اعترض ابن دقيق العيد على معرفي الوضع بإقرار واضعه بما حاصله: "إن إقرار الراوي بالوضع يلزم منه إثبات القطع بالوضع بمجرد الإقرار في حين أن الراوي يحتمل أن يكون كاذباً في إقراره فيلزم منه القطع بالوضع كذباً"[l]. وفهم بعض العلماء من قول ابن دقيق العيد أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلاً.

وقد أجيب عن هذا الاعتراض وما تفرع منه بما يلي:

أ- إن القطع في إثبات الوضع بإقرار الراوي لا يلزم منه أن يكون الدليل قاطعاً، بل يكفي في ذلك غلبة الظن المأخوذة من قوله، وإنما رجحنا احتمال الصدق لأنه يبعد عادة أن ينسب مسلم إلى نفسه مثل هذا الأمر الشنيع الذي اتفق علماء الأمة أنه كبيرة من غير باعث ديني أو دنيوي؛ على أن الغالب الدافع إلى الإقرار في مثل هذه الحالات هو التوبة. وحينئذ يبعد أن يكون الإقرار كذباً[li].

وقال الحافظ الذهبي بعد نقل قول شيخه ابن دقيق العيد: "قلت: هذا فيه بعض ما فيه، ونحن لو افتحنا باب التجويز والاحتمال البعيد لوقعنا في الوسوسة والسفطمة"[lii].

ب- ويحتمل أن يكون الباعث على إقراره كذبه وجرأته على الله و قلة حيائه من الخلق أو قصد إفساده في الرواية، أو التشكيك في دين الأمة ونحو ذلك،

فحينئذ يكتفى بإقراره مؤاخذة له، بصرف النظر عن صدقه، كما يؤخذ الزاني والقاتل والسارق بمجرد إقراره معاقبة له، وإن كان كاذباً في الواقع[liii].

ج- أما ما ذكر أن مراد ابن دقيق العيد أنه لا يعمل بإقراره أصلاً، فليس هذا مراده، وإنما دل قوله على نفي قطع الوضع بإقراره، ولا يلـــزم من نفي القطع نفي الحكم، لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذلك[liv].

وقال الحافظ ابن حجر رداً على هذا المفهوم: "وفهم بعضهم من كلام ابن دقيق العيد أن لا يعمل بذلك الإقرار أصلاً، وليس ذلك مراده، وإنما نفى القطع بذلك، ولا يلـــزم من نفي القطع نفي الحكم، لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذلك. ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل، ولا رجم المعترف المقر بالزنا لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به"[lv].

3- ما يتنـــزل منـــزلة إقرار الراوي بالكذب: كأن يحدَّث بحديث عن شيخ ثم يُسأل عن مولده فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله ولا يوجد ذلك الحديث إلا عنده، فهذا لم يعترف بوضعه ولكن اعترافه بوقت مولده يتنـــزّل منزلة إقراره بالوضع،[lvi].

وكما قال الزركشي والحافظ العراقي: أن يعين المتفرد بالحديث تاريخ مولده أو سماعه، بما لا يمكن معه الأخذ عن شيخه، (بحيث أنه يذكرَ تاريخاً تكون وفاةُ ذلك الشيخ قبلَ مولده هو، ولا يُعْرَف ذلك الحديث إلا عنده)، أو يقول إنه سمع في مكـــان يعلـــم أن الشيخ لم يدخله[lvii].

وهذه العلامة لا تدرك إلا بمعرفة مولد الرواة ووفاتهم، والبلدان التي رحلوا إليها، وقد وُفّق العلماء في هذا ولله الحمد. فقسموا الرواة طبقات، وعرفوا كل شيء منـــهم، ولم يخف عليهم من أحوالهم شيء[lviii].

تفصيل هذه العلامة:

هناك قرائن شتى جعلها أئمة الحديث والنقد مثبتة للوضع والكذب في السند حيث أنهم أنـــزلوها منـــزلة إقرار الراوي بالكذب في حديثه لما فيها من الشواهد الدالة على عدم صدق الراوي وعلى تعمده الكذب فيما يرويه. وهذه القرائن تنقسم إلى ثلاثة

أقسام رئيسية تحت كل قسم منها أنواع سأجملها فيما يلي:

القسم الأول: قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يدعيه من السماع وهي أنواع، منها:

أ- أن يروي الراوي عن شيخ أو مشايخ، ويدعي السماع منهم مباشرة فإذا حقق عن سماعه منهم يتبين كذبه، لأن الشيوخ الذين يروي عنهم ماتوا قبل أن يولد بدهر. وممن عرف بذلك: إسحاق بن بشر أبوحذيفة البخاري[lix].

ب- أن يروي الراوي عن شيخ لم يره بلفظ السماع وتصريح الراوي بالسماع من غير لقي للشيخ دليل لا شك على كذبه. وممن أثبت المحدثون كذبه بتصريحه السماع من شيخ لم يره: أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث السجستاني أبو العباس الأزهري[lx].

ج- أن يروي الراوي عن شيخ بلفظ السماع أو لفظ مصرح باللقاء فإذا سئل أن يصف الشيخ لم يعرفه، بل ربما يكون السائل له هو الشيخ الذي ادعى السماع منه. ولا شك أن هذا الأمر يكشف كذب الراوي في ادعائه. وقد حكم على جماعة من الرواة بالكذب لأنهم ادعوا السماع من مشايخ، فلما سئلوا عنهم لم يعرفوهم ومن هؤلا: سهيل بن ذكوان أبو السندي[lxi].

القسم الثاني: قرائن يعرف بها كذب الراوي فيما يسنده وينسبه إلى شيوخه مما يعتبرون منه براء، وذلك بأن يلزق بهم أحاديث ليست من حديثهم يدعيها عليهم. وهي على أنواع، منها:

أ-أن يروي الراوي كتاب شيخه فيزيد فيه، فيعمد الحفاظ إلى الرجوع إلى كتاب الشيخ ويستعرضونه، فلا يجدون فيه تلك الأحاديث التي انفرد ذلك الراوي بعزوها إلى كتاب شيخه، فيحكمون عليه بالكذب. وممن عرف بذلك وألحق بالكذابين: الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى العدوي.

ب-أن يروي الراوي عن شيخ نسخة يشاركه في سماعها رواة عدول، وبمقارنة نسخة الراوي بنسخ الرواة الآخرين نجده ينفرد بأحاديث ليست موجودة في نسخ الرواة الآخرين فيعتبر الراوي قد ألزق بشيخه تلك الأحاديث وأدخلها في حديثه وهذا العمل

يعد لدى أئمة الحديث كذباً ترد به رواية مقترفة. وممن وسم بذلك: خالد بن عمرو القرشي الأموي السعيدي[lxii].

القسم الثالث: قرائن تتعلق بذات الراوي تؤكد وضعه للحديث، وذلك بأن تشير إلى سبب كذبه أو الدافع الذي حمله على اختلاف الحديث ووضعه مما لا يترك مجالاً للشك في كذب الراوي ومن هذه القرائن:

أ- إخبار الراوي عن أمر مستحيل عن نفسه، وهو وإن لم يكن فيه تصريح بالكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن إذا عرف الراوي بالكذب في غير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه يرد حديثه الذي يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صيانة له من أن يؤخذ من معادن الكذب، وهذا فيما شاركه فيه الثقات ناهيك عما تفرد به، أو خالف فيه غيره. وقد رد أئمة النقد حديث جماعة من الرواة عرفت عنهم روايات عن أنفسهم ظاهرها الكذب لاستحاله وقوعها، منهم: محمد بن السائب الكلبي[lxiii].

ب- مجاراة الراوي لهوى بعض الحكام أو الرغبة فيما عندهم من عرض. وذلك بأن يرى الحاكم على أمر قد لا يليق بمثله، فيضع له حديثا يقره على أمره، ويوافقه فيه على هداه[lxiv]. ومن وقع في مثل هذا وثبت بذلك كذبه: غياث بن إبراهيم[lxv].

4- تصريح بتكذيب الراوي:

وتُعرف علامة الوضع في السند بأن يصرح بتكذيب راويه جمع كثير يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب أو تقليد بعضهم بعضاً[lxvi].

5- تفرد الراوي المعروف بالكذب:

وذلك أن ينفرد راو معروف بالكذب برواية حديث ولا يرويه ثقة غيره، فيحكم على روايته بالوضع وقد استقصى جهابذة الأمة الكذابين، وبينوا ما كذبوا فيه حتى لم يخف منهم أحد.

6- حال الراوي:

ويدرك الوضع في السند بما يؤخذ من حال الراوي ، بحيث تقوم قرينة تدل على أن ذلك المروي موضوع.

ومن أمثلته: ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال: كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي، فقال: ما لك؟ قال: ضربني المعلم، قال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: "معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين"[lxvii].

علامات الوضع في المتن:

إن العلامات التي تدل على وضع الحديث في المتن كثيرة، من أهمها ما يلي:

1- ركاكة اللفظ والمعنى في الحديث[lxviii]:

ويدرك ذلك من له إلمام باللغة أن هذا ليس من فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم، هذا إذا صرح الراوي بأن ما يرويه هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، فإن لم يصرح بذلك فمدار الركة على ركة المعنى.

قال الحافظ ابن حجر: "المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجد دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ. لأن هذا الدين كله محاسن والركة ترجع إلى الرداءة. أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح، نعم إن صرح بأنه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فكاذب"[lxix].

وقال البرهان البقاعي: "ومما يرجع إلى ركة المعنى الإفراط بالوعيد الشديد، على الأمر الهيّن اليسير ، مثال ذلك:"من أكل الثوم ليلة الجمعة فليهوِ في النار سبعين خريفاً" .[lxx]

2- فساد المعنى: ويعرف الوضع في الحديث بفساد معناه:

-كالأحاديث التي يكذبها الحس نحو حديث: الباذنجان شفاء من كل داء.

- ومنها سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث: "لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً، ما أكله جائع إلا أشبعه".

- وكل ما يدل على إباحة المفاسد والسير وراء الشهوات كحديث: "ثلاثة تزيد البصر: النظر إلى الخضرة، والماء الجاري، والوجه الحسن".

- وكل حديث قامت الشواهد الصحيحة على بطلانه كحديث عوج بن عنق الطويل، الذي قصد واضعه الطعن في أخبار الأنبياء فإن في هذا الحديث: "أن طوله كان ثلاثة

آلاف ذراع، وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث، وأن نوحاً لما خوفه الغرق قال له: احملني في قصعتك، وإن الطوفان لم يطل إلى كعبه... وإنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر فيشوبه في عين الشمس"[lxxi].

3- ما يناقض نص الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع:

كحديث: "مقدار الدنيا وإنما سبعة آلاف سنة"[lxxii]. وهذا من أبين الكذب لأنه لو صح لكان كل واحد عالماً كم سيبقى ليوم القيامة، والله تعالى يقول: ﴿يسئلونك عن الساعة أيان مرسها. قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو ثقلت في السموات والأرض لا تأتيكم إلا بغتة يسئلونك كأنك حفي عنها. قل إنما علمها عند الله ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾[lxxiii].

ومما وضع يناقض السنة مناقضة بينة أحاديث مدح من اسمه محمد وأحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار، هذا مناقض لما هو معلوم من الشريعة أن النار لا يجار منها بالأسماء، وإنما النجاة منها بالإيمان والعمل الصالح.

4- مخالفة الحديث لصريح العقل:

وفي هذا يقول ابن الجوزي-رحمه الله تعالى-:"كل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره"[lxxiv].

5- كل حديث يدعي تواطؤ الصحابة على كتمان أمر وعدم نقله:

كحديث أنه صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمحضر من الصحابة كلهم... ثم قال: "هذا وصيي وأخي، والخليفة من بعدي..." ثم اتفق الكل - كما يزعم بعض الفرق- على كتمان ذلك وتغييره[lxxv].

6- خلاف الحقائق التاريخية:

وهو كل حديث يخالف الحقائق التاريخية التي جرت في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم أو اقترن بقرائن تُثبت بطلانه مثل حديث وضع الجزية عن أهل خيبر، فكذبه واضح من عدة وجوه، منها: أن فيه شهادة سعد بن معاذ، وقد توفي سعد قبل ذلك في غزوة الخندق، ومعروف أن الجزية لم تكن قد شرعت آنذاك، وإنما نزلت بعد عام تبوك حين وضعها النبي صلى الله عليه وسلم على نصارى نجران ويهود اليمن[lxxvi].

7- موافقة الحديث لمذهب الراوي وهو متعصب مغال في تعصبه:

كأن يروي رافضي حديثاً في فضائل أهل البيت[lxxvii] أو مرجئ حديثاً في الإرجاء.

8- أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرفية أشبه وأليق:

كحديث: "أكل السمك يدهن الجسد"[lxxviii].

9- أن يكون الحديث بدون إسناد:

ومن القرائن الدالة على كذب الحديث ووضعه، أن يرد الحديث في الكتب بدون إسناد، ويضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من غير بيان الطريق إليه[lxxix]. ومن تلك الأحاديث حديث: "كنت كنزاً مخفياً لا أعرف، فأحببت أن أعرف فخلقت خلقاً وتعرفت إليهم فعرفوني". قال شيخ الإسلام ابن تيميه: ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف. وتبعه الزركشي وابن حجر[lxxx].

10- عدم وجود الحديث في دواوين السنة:

ومن العلامات التي تدل على وضع الحديث أن يورد المتأخرون حديثاً أو أحاديث لا توجد في دواوين السنة التي دونت حتى زمن استقرار كتابة الحديث فإن من الأحاديث التي يحكم عليها بالكذب أن يجيء بحديث لا يوجد في كتب الحفاظ المحدثين. لأن خلو مجموع كتب الحديث منه دليل على عدم صدقه، فالكتب وإن لم ينفرد كل واحد منها بحصر جميع الأحاديث إلا أن مجموعها تجمع أفراد الحديث النبوي[lxxxi]. قال البيهقي: "فمن جاء بحديث لا يوجد عند جميعهم لم نقبله منه"[lxxxii].

هذه هي العلامات التي تدل على الوضع في السند والمتن، وإلى جانب هذه القواعد الأساسية، فقد تكونت عند أكثر العلماء ملكة خاصة، نتيجة لدراستهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظه ومقارنة طرقه، فأصبحوا يعرفون ما هو من كلام الصادق المصدوق وما ليس من كلامه، وفي هذا يقول الربيع بن خيثم -التابعي الجليل أحد أصحاب ابن مسعود-: "إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها"[lxxxiii].

الهوامش

(i) انظر: لسان العرب، مادة (حدث)، (131/1)، والخلاصة في أصول الحديث للطيبي:(30)، وتدريب الراوي للسيوطي: (42/1).

(ii) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر : (ص :52) والخلاصة في أصول الحديث للطيبي: (30)، وتدريب الراوي : (42/1)، وتيسير مصطلح الحديث للدكتور الطحان: (14).

(iii) لمحات في أصول الحديث للدكتور محمد أديب الصالح : (ص :27)

(iv) انظر: القاموس المحيط. لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي. (مادة : وضع - (ص 996).

(v) انظر: القاموس المحيط :(93/3)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس : (117/6).

(vi) انظر: القاموس المحيط: الموضع السابق.

(vii) انظر: لسان العرب: مادة "وضع".

(viii) النكت على كتاب ابن الصلاح ، لابن حجر: (838/2).

(ix) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح: ص98، واختصار علوم الحديث لابن كثير: ص65، ونزهة النظر: ص46، والنكت: 838/2، وتوضيح الأفكار: 68/2-69 .

(x) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر -(ج 1 / ص 57)، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم. طبع: مكتبة أضواء السلف.

(xi) انظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث : (ص :118)، ومقدمة ابن الصلاح بشرحه التقييد والإيضاح للعراقي : (ص:109).

(xii) رواه مسلم في مقدمة الصحيح(ص 417).

(xiii) مقدمة ابن الصلاح (ج 1 / ص 58)

(xiv) رواه الإمام أحمد في المسند (293،323،327/1)، والترمذي، كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه: (183/5)، برقم: (2951). وقال : "هذا حديث حسن".

(xv) انظر: التذكار في أفضل الأذكار ، الباب الأربعون للقرطبي : (ص:209-211)

(xvi) انظر: الكبائر للذهبي. (ص 70).

(xvii) أخرجهما البخاري في صحيحه كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي ρ. (1/ 241-242). برقمين: 106- 107).

([xviii]) انظر : مقدمة الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبي، (ص 30)، وأسباب الخطأ في التفسير للدكتور طاهر محمود صاحب المقال(ص1/ 153- 154)

([xix]) كلامه هذا غير صحيح ، انظر لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع: تدريب الراوي (2/ 298)، وكذا أسباب الخطأ في التفسير (1/127-129).

([xx]) روح البيان في تفسير القرآن لإسماعيل حقي (3/ 547- 548)، والمدخل في أصول الحديث " للحاكم، (ص 100).

([xxi]) سورة الحج، الآية: 30).

([xxii]) الآية السابقة.

([xxiii]) فتح الباري للحافظ ابن حجر (1/ 241).

([xxiv]) انظر: التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة. (ص 134- 135).

(xxv) المعجم الكبير للطبراني (1 /246- ح 699). قال الهيثمي: "رجاله رجال الصحيح".

(xxvi) مسند البزار (ج 2 / ص 346) – ح 7288).

([xxvii]) مقدمة صحيح مسلم - (ص 11)ح 27). طبع دار الجيل. بيروت.

(xxviii) انظر: منهج النقد في علوم الحديث ، تأليف: نور الدين عتر (ج 1 / ص 55- 56).

(xxix) المجروحين - (ج 1 / ص 64). تحقيق محمود إبراهيم زايد. وانظر: تدريب الراوي (ج 1/ ص 283).

([xxx]) المغني في الضعفاء للإمام الذهبي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر. (ج 2 / ص 585) ح 5553). تدريب الراوي للسيوطي (1/ 284).

([xxxi]) الضعفاء الكبير للعقيلي - (ج 1 / ص 38).

(xxxii) الكامل لابن عدي - (ج 4 / ص 10) تحقيق الدكتور سهيل زكار. طبع: دار الفكر بيروت.

([xxxiii]) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، ص(279 – 280)

(xxxiv) الجامع لأخلاق الراوي" للخطيب البغدادي. (ج 2 / ص 166) ح 1505). مكتبة المعارف، الرياض ، (1403) تحقيق : د. محمود الطحان .

([xxxv]) (أي على الزيادة المكذوبة).

([xxxvi]) تدريب الراوي" للسيوطي. (ج 1 / ص 286).

(xxxvii) الموضوعات الكبرى" لابن الجوزي، 1/ 35 - 47 ، و "اللآلئ المصنوعة" (2/467- 467).

(xxxviii) مقدمة صحيح مسلم (ج 1 / ص 11). طبع: دار الجيل ، بيروت .

(xxxix) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: 1/ 1/ 15).

(xl) الرحلة في طلب الحديث للخطيب (ص127-128). تحقيق: نور الدين عتر. وانظر كذلك: أول كتاب العلم في سنن أبي داود.

(xli) الرحلة في طلب الحديث للخطيب (ص93- رقم 21).

(xlii) المصدر السابق (ص 92 – رقم 20).

(xliii) الجرح والتعديل (19/1).

(xliv) المصدر السابق (21/1).

(xlv) "منهج النقد في علوم الحديث" نور الدين عتر. طبع: دار الفكر ، دمشق ، سوريا (ج 1 / ص 55- 57).

(xlvi) تنـــزيه الشريعة: 1/ 8).

(xlvii) التقييد والإيضاح: 109

(xlviii) تدريب الراوي: 1/ 275

(xlix) المصدر السابق - (ج 1 / ص 282)

(l) انظر فتح المغيث: 1/ 250 والمصباح: 97

(li) المصدر السابق الأول: 1/ 250

(lii) الموقظة للذهبي: 37

(liii) تنـــزيه الشريعة المرفوعة: 5

(liv) انظر فتح المغيث: 1/ 251

(lv) شرح نخبة الفكر: 124

(lvi) الكفاية ص 192 - 193 ، والتقييد والإيضاح ص 132 .

(lvii) تنـــزيه الشريعة المرفوعة: 5/1

(lviii) أصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب: 433

(lix) الجامع لآداب الراوي والسامع:71

(lx) ميزان الاعتدال: 1/ 131، ولسان: 1/ 253

(lxi) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال: 2/ 243 ولسان: 3/ 135

(lxii) ترجمته في ميزان الاعتدال: 1/ 636، وتهذيب التهذيب: 3/ 109

(lxiii) الكفاية في علم الرواية: 193- 194

(lxiv) انظر لتفصيل هذه الأنواع الوضع في الحديث للدكتور عمر حسن فلاته: 1/ 288 وما بعدها

(lxv) انظر الموضوعات: 1/ 142، والسنة قبل التدوين: 217

(lxvi) انظر تنـــزيه الشريعة المرفوعة: 1/ 6

(lxvii) تدريب الراوي: 1/ 277

(lxviii) تنـــزيه الشريعة: 1/ 7).

(lxix) تدريب الراوي (1 / 276).

(lxx) تنـــزيه الشريعة: 1/ 7).

(lxxi) انظر المنار المنيف: 47 وما بعده، والأسرار المرفوعة: 406 وما بعده

(lxxii) المنار المنيف: 78

(lxxiii) الأعراف: 187

(lxxiv) الموضوعات الكبرى (160/1).

(lxxv) المنار المنيف: 54

(lxxvi) نفس المرجع السابق

(lxxvii) تنـــزيه الشريعة: 1/ 8

(lxxviii) المنار المنيف: 63

(lxxix) الوضع في الحديث: 1/ 303

(lxxx) انظر المقاصد الحسنة: 327

(lxxxi) انظر الوضع في الحديث: 1/ 306

(lxxxii) علوم الحديث لابن الصلاح: 109

(lxxxiii) معرفة علوم الحديث: 62